

الرباط .. المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني عبد اللطيف حموشي في الميدان

عبد الحق خرباش.. 07/02/2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت في إطار تنزيل بروتوكول الأمن والسلامة الذي وضعته المديرية العامة للأمن الوطني لتأمين فعاليات كأس العالم للأندية المقامة حاليا ببلادنا، قام السيد عبد اللطيف حموشي بإجراء زيارة ميدانية، مساء يومه الأربعاء، للمركب الرياضي الأمير مولاي عبد الله الذي يحتضن مباراة ريال مدريد الإسباني والأهلي المصري بمناسبة نصف نهائي البطولة.

وقد حرص المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني عبد اللطيف حموشي على الإشراف الشخصي على التدابير والترتيبات الأمنية التي اعتمدها ولاية أمن الرباط لتأمين هذه المباراة، كما تفقّد إجراءات المراقبة المعتمدة لضمان الولوج السلس من وإلى الملعب، فضلا عن استعراض مخططات السير والجولان التي تم وضعها لتأمين انسيابية حركة السيارات في محيط الملعب.

وقد دأب المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني على تتبع الشخصي لبروتوكولات الأمن والسلامة التي تخصصها مصالح الأمن الوطني لمواكبة مختلف التظاهرات الرياضية والفنية الكبرى التي تعرفها بلادنا، وذلك من منطلق أن الأمن يعتبر أحد المرتكزات الأساسية والمدخلات المحورية لإنجاح مثل هذه التظاهرات ذات البعد الدولي.

يذكر أن ولاية أمن الرباط سخرت موارد بشرية مهمة لتأمين هذه المباراة، ناهزت ما يقارب 5500 عنصر من عناصر القوات العمومية، ينتمون لمختلف التشكيلات والوحدات الأمنية، كما عبأت موارد

لوجيستكية مهمة لضمان توفير الأجواء الآمنة لإجراء هذه المباراة



برقية تعزية ومواساة من جلالة الملك إلى رئيس جمهورية تركيا

عبدالحق خرباش.. 06/02/2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت

جلالة الملك محمد السادس

برقية تعزية ومواساة من جلالة الملك إلى رئيس جمهورية تركيا
بعث صاحب الجلالة الملك محمد السادس برقية تعزية ومواساة إلى رئيس
جمهورية تركيا، فخامة السيد رجب طيب أردوغان، وذلك على إثر
الزلازل العنيف الذي ضرب مناطق جنوب شرق بلاده.

وجاء في برقية جلالة الملك « لقد تلقيت بعميق التأثر وبالغ الأسى،
نبأ الزلازل العنيف الذي ضرب مناطق جنوب شرق بلدكم الشقيق، مخلفا
« العديد من الضحايا والمصابين وخسائر مادية جسيمة

وأضاف جلالته « وبهذه المناسبة الأليمة، أعرب لفخامتكم، باسمي
وباسم الشعب المغربي، عن أحر التعازي وأصدق مشاعر المواساة،

راجيا منكم أن تنوبوا عنا في إبلاغ الأسر المكلومة مشاعر تعاطفنا
« وتضامننا معهم إزاء هذه الكارثة الطبيعية
ومما جاء في هذه البرقية أيضا » وإذ أشاطركم أحزانكم في هذا
المصاب الجلل، الذي لا راد لقضاء الله فيه، فأني أؤكد لكم تضامن
المملكة المغربية الفاعل ووقوفها إلى جانب الشعب التركي الشقيق،
في هذا الظرف العصيب. كما أسأل الله العلي القدير أن يلهمكم
وإياهم جميل الصبر وحسن العزاء، وأن يمن على المصابين بالشفاء
العاجل، وأن يتغمد الضحايا بواسع رحمته وغفرانه، ويسكنهم فسيح
« جنانه، وأن يحفظ بلدكم وشعبكم الشقيق من كل مكروه



إطلاق مبادرة تضامنية لمواجهة موجة البرد القارس بالمغرب .

عبدالحق خرباش 25.01.202



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت

بتعليمات من جلالة الملك محمد السادس، تم إطلاق مبادرة تضامنية

لمواجهة موجة البرد القارس بالمغرب .

و ذكر بلاغ لمؤسسة محمد الخامس للتضامن، أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، أعطى تعليماته السامية للإطلاق الفوري للمبادرة التضامنية الرامية لمواجهة موجة البرد القارس، لفائدة الساكنة القروية المتضررة من الانخفاض الكبير لدرجات الحرارة بأقاليم الأطلس الكبير والأطلس المتوسط.

وبحسب المصدر ذاته، فإنه ستم تعبئة أطقم بشرية وآليات لوجيستية هامة، بتنسيق مع وزارة الداخلية والسلطات المحلية، من أجل إيصال المساعدات الإنسانية للعديد من الأسر المنحدرة من الدواوير والمناطق النائية.

وأوضح البلاغ نفسه، أن هذه العملية ستستهدف، في شطرها الأول، العديد من الأسر بأربعة أقاليم ، هي ميدلت وخنيفرة وأزيلال والحوز، مشيراً إلى أن كل أسرة ستستفيد من رزمة من المواد الغذائية (دقيق، أرز، سكر، شاي، ملح، زيت المائدة، وحليب مجفف) وأغطية. هذا، ومن المقرر الشروع في تنفيذ برنامج هذه المساعدة الإنسانية ابتداء من اليوم الأربعاء 25 يناير 2023 .



التوقيع على اتفاقية شراكة بين

مؤسسة المحافظة على التراث الثقافي لمدينة الرباط واليونسكو

باريس 24 يناير 2023



عبدالحق خرباش 24.01.202

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت
صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء تتأسس بباريس حفل التوقيع
على اتفاقية شراكة بين مؤسسة المحافظة على التراث الثقافي لمدينة
الرباط واليونسكو

ترأست صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، رئيسة مؤسسة المحافظة
على التراث الثقافي لمدينة الرباط، اليوم الثلاثاء بمقر منظمة
الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بباريس، بحضور
المديرة العامة للمنظمة، السيدة أودري أزولاي، حفل التوقيع على
اتفاقية للشراكة بين المؤسستين.

وتم التوقيع على الاتفاقية من طرف إرنستو أوتوني، مساعد المدير
العامة لليونسكو في الشؤون الثقافية، ونزهة العلوي، الكاتبة
العامة للمؤسسة.

ويأتي التوقيع على هذه الاتفاقية عقب اللقاء الذي جمع صاحبة السمو
الملكى بالمديرة العامة لـ "اليونسكو"، وذلك بمناسبة أشغال
الدورة السابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية لصون التراث الثقافي
غير المادي، المنظمة بالرباط في نونبر 2022.

وتركز اتفاقية الشراكة الأولى الموقعة لمدة خمس سنوات، أولاً، على
برنامج اليونسكو لتعليم الشباب في مجال التراث العالمي والقيام
بأنشطة لفائدة الشباب المغربي والإفريقي.



ولأول مرة في العالم، قامت المؤسسة بتكليف حقيبة أدوات تعليمية صممها اليونسكو لتتماشى مع السياق المحلي، قصد مساعدة الشباب . على اكتشاف وفهم تراث مدينتهم .

وتم نشر هذه الحقيبة التعليمية، تحت عنوان "اكتشف تراث مدينتي" في نسختها الثانية في دجنبر 2022، لدى 4700 تلميذا من 62 إعدادية في أكاديمية الرباط-سلا-القنيطرة. وقد قام هؤلاء التلاميذ تحت إشراف أساتذتهم، وبتوجيه من المتخصصين المهنيين في التراث: علماء الآثار، مهندسون معماريون، القيمون على المواقع ومفتشو الآثار التاريخية، بتناول المعالم الأثرية للمدينة المصنفة تراثا عالميا . من لدن اليونسكو .

وسيتم بعد ذلك تنفيذ أنشطة التحسيس والتوعية والنهوض بالتراث الثقافي لدى الجمهور العريض، على غرار المعرض الحضري "الرباط، تراث عالمي"، الذي افتتحته صاحبة السمو الملكي في 8 يناير الجاري، على هامش الاحتفاء بإدراج الرباط ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي. وهو معرض يسلط الضوء على القيمة العالمية المتميزة لمدينة الرباط، من خلال لوحات إعلامية وسلسلة من الصور للمكونات الثمانية للتراث المدرجة في قائمة التراث العالمي ومنطقتها العازلة .

وتلتزم المؤسسة واليونسكو بالقيام بالعمل التراثي في القارة الإفريقية. وسيشمل هذا العمل المشترك تنفيذ اتفاقية التراث العالمي بشأن المواقع المصنفة في المغرب وإفريقيا .

وتنص اتفاقية الشراكة، أيضا، على برامج لتعزيز قدرات الفاعلين في مجال التراث الذين يديرونه ويحافظون عليه في الرباط والمغرب وإفريقيا، والمشاركة في مختلف التظاهرات الوطنية والدولية التي تنظمها اليونسكو .

وبهذه المناسبة، أجرت صاحبة السمو الملكي مباحثات مع المديرية العامة لليونسكو، عرفت على الخصوص، حضور وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ورئيس اللجنة الوطنية للمغرب لليونسكو، شكيب بنموسى، ووزير الشباب والثقافة والتواصل، محمد مهدي بنسعيد، والكاتبة العامة للمؤسسة، نزهة العلوي، والسفير المندوب الدائم للمملكة لدى اليونسكو، سمير الدهر .

كما جرت هذه المباحثات بحضور إدوارد ماتوكو، نائب المديرية العامة لأولوية إفريقيا والعلاقات الخارجية باليونسكو، وإرنستو أوتوني، مساعد المديرية العامة لليونسكو في الشؤون الثقافية، وأستريد

جيلي، مديرة المكتب التنفيذية لدى السيدة ستيفانيا جيانيني،
نائبة المدير العام للتعليم، وجوليان بيلو، مدير الشراكات



إثر ذلك، حضرت صاحبة السمو الملكي حفل الاستقبال الذي أقامته على شرفها المدير العام للمنظمة الأممية ببيت اليونسكو، والذي عرف على الخصوص، حضور رئيس المؤتمر العام، ورئيسة المجلس التنفيذي، ورؤساء المجموعات الانتخابية، ومساعدو المديرين العاملين لليونسكو ولدى وصولها إلى مقر منظمة اليونسكو، وجدت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء في استقبالها المدير العام للمنظمة، السيدة أودري أزولاي، ونائب المدير العام لألوية إفريقيا والعلاقات الخارجية باليونسكو، السيد إدوارد ماتوكو، وسفراء المجموعة العربية والإفريقية لدى المنظمة، قبل أن يتقدم للسلام على سموها كل من وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ورئيس اللجنة الوطنية للمغرب لليونسكو، شكيب بنموسى، ووزير الشباب والثقافة والتواصل، محمد مهدي بنسعيد، والسفير المندوب الدائم للمملكة لدى اليونسكو، سمير الدهر، والقائم بأعمال سفارة المغرب بباريس، سعد بندورو.

البرلمان المغربي يقرر إعادة النظر في علاقاته مع البرلمان الأوروبي وإخضاعها لتقييم شامل

عبد الحق خرباش 23.01.202



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت

بيان صادر عن مجلسي البرلمان: البرلمان المغربي يقرر إعادة النظر في علاقاته مع البرلمان الأوروبي وإخضاعها لتقييم شامل

على إثر المواقف الأخيرة الصادرة عن البرلمان الأوروبي تجاه بلادنا، عقد البرلمان المغربي بمجلسيه يوم 23 يناير 2023 جلسةً مشتركة، تَدَخَّلَ خلالها رؤساءُ وممثلو مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيون غير المنتسبين.

وقد أصدر البرلمان المغربي في ختام هذه الجلسة نص البيان التالي:

“يُنذِرُ دُ برلمانُ المملكة المغربية بمجلسيه بالحملة المغرِضة التي تتعرض لها بلادنا، والتي كانت آخرُ تطوراتِها تصويتُ البرلمان الأوروبي على توصيةٍ بتاريخ 19 يناير 2023، ويسجلُ باندهاشٍ وامتعاضٍ شديدين هذه التوصية التي أجهزت على مَنسُوبِ الثقة بين المؤسسات التشريعتين المغربية والأوروبية ومَسَّتْ في الصميمِ بالتراكماتِ الإيجابية التي استغرقَ إنجازُها عدةَ عقود.

ويأَسَفُ البرلمانُ المغربي لانصياعِ البرلمان الأوروبي لبعض الجهات المعادية داخله واستدراجه في حملتهم المضلِّلة التي تستهدفُ شريكًا عريقًا وذا مصداقية، يضطلع بأدوارٍ كبرى في حماية

الحقوق والحريات والدفاع عن الأمن والسلم الإقليمي والدولي، ويعتبر ركيزة استقرار ودعامة لحسن الجوار وللتفاهم بين الشعوب والحضارات والثقافات.

وأمام هذا الانحراف الخطير من مؤسسة تُفترض فيها الرصانة والقدرة على التمييز بين الحقائق والمغالطات، والعمل على ترسيخ سموم المبادئ وصون الحقوق والتشريعات، في احترام تام لسيادة الدول الشريكة، فإن برلمان المملكة المغربية بجميع مكوناته، يؤكد ما يلي:

يدين البرلمان المغربي بشدة المحاولات العدائية للمساس بمصالح المغرب وصورته، وبالعلاقات المتميزة والعريقة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والمبنية على القيم والمبادئ المشتركة، والمصالح المتبادلة. كما يعتدِر توصية البرلمان الأوروبي تجاوزاً غير مقبول لاختصاصاته وصلاحياته، وتجاوزاً مرفوضاً على سيادته وحرمة واستقلالية مؤسساته القضائية، معرباً عن رفضه المطلق لنزعات الوصاية أو تلاقّي الدروس من أي طرف كان، مهما كان مستوى العلاقات التي تربطه بالمملكة.

يعرب البرلمان المغربي، بكل مكوناته وأطيافه السياسية، عن خيبة أمله إزاء الموقف السلبي، والدور غير البنّاء الذي لعبته خلال المناقشات في البرلمان الأوروبي والمشاورات بشأن مشروع التوصية المعادية لبلادنا، بعض المجموعات السياسية المنتمية لبلدٍ يعتبر شريكاً تاريخياً للمغرب، وياً سافاً لتلك المواقف والممارسات التي لا علاقة لها بالصدق والإخلاص اللذين تقتضيهما روح الشراكة.

إن برلمان المملكة المغربية ليس في حاجة إلى إعادة التأكيد على تمسك المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً؛ حيث تتميز المملكة في محيطها الإقليمي بدينامية مجتمعتها المدني وحيوية ساحتها الإعلامية ومصادقية مؤسساتها وآلياتها المستقلة الفاعلة في مجال حقوق الأفراد والجماعات، وكذا التزامها الفاعل بالمواثيق الدولية ذات الصلة، ومضيدتها قدماً، بكل إرادية، في ترسيخ وتعزيز دولة المؤسسات والحق والقانون، في إطار التعددية الحزبية والسياسية، وحرية الرأي والتعبير.

يذكر البرلمان المغربي بحرصه على صيانة الحقوق والحريات وسبل ممارستها كاملة، وبممارسته للسلطة التشريعية والتصويت على القوانين ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية، ويعيد التذكير باختصاصه في التشريع في ميادين منها الحقوق والحريات

الأساسية المنصوص عليها في تصدير وفصول دستور المملكة لسنة 2011، وفي مقدمتها حماية منظومة حقوق الإنسان، والنهوض بها والإسهام في تطويرها، مع مراعاة الطابع الكووني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة.

وإذ يذكر البرلمان المغربي بأنه يعد فاعلا أساسيا في العديد من المنظمات البرلمانية والإقليمية والجهوية والدولية، ويتمتع بصفة العضوية فيها، يؤكد أنه لم يسبق لأي مؤسسة شريكة أن تجاوزت اختصاصاتها وتجرات على دولة ذات سيادة ومؤسساتها وتدخلت في شؤونها الداخلية، بل تلتزم باحترام استقلالها وترسيخ الثقة المؤسساتية المشتركة.

يشدد البرلمان المغربي على أنه كان دوما فضاء للحوار والتواصل متعدد الأبعاد، إذ احتضن العديد من المؤتمرات واللقاءات العامة والموضوعات متعددة الأطراف، دوليا وقاريا وإقليميا، تمحورت حول القضايا الراهنة من قبيل مكافحة الإرهاب والدفاع عن السلم والديموقراطية والهجرة وحقوق الإنسان والبيئة، وإدماج الشباب في التنمية، والمساواة بين الرجال والنساء وغيرها، ويعتبر أن العديد من المشاريع والبرامج البرلمانية المشتركة بين المؤسساتين، هي اليوم موضوع سؤال ومساءلة على ضوء التوصية الأخيرة للبرلمان الأوروبي، كما أصبح التنسيق البرلماني في عدة محاور وقضايا، يطرح إشكالية الثقة، وهل لا يزال البرلمان الأوروبي شريكا استراتيجيا للبرلمان المغربي.

يرفض البرلمان المغربي استغلال وتسييس قضايا هي من صميم اختصاص القضاء الجنائي وتدخل في باب قضايا الحق العام، وصدرت في شأنها أحكام قضائية في تهم غير مرتبطة بتاتا بأي نشاط صحفي أو بممارسة حرية الرأي والتعبير، وإنما تتعلق بجرائم من قبيل الاتجار في البشر والاعتداء الجنسي واستغلال هشاشة الأشخاص، تعاقب عليها قوانين مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد، يؤكد البرلمان المغربي على ضرورة احترام حرمة واستقلالية القضاء المغربي، الذي كان حريصا دوما، على توفير شروط ومقومات المحاكمة العادلة.

لقد قوّض قرار البرلمان الأوروبي أوسع الثقة والتعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي، ومسس بالتراكمات الإيجابية التي تحققت على امتداد عقود من العمل المشترك، في وقت كئنا نستشرف فيه جميعا آفاق جديدة وواعدة في العلاقات بين المؤسساتين من أجل المزيد من النجاعة والتنسيق لما فيه المصلحة المشتركة لشعوبنا.

ويعتبر البرلمان المغربي أن توصية البرلمان الأوروبي تنكرت لجميع

الآليات المؤسسية للحوار والتنسيق، التي أُنشئت تحديدًا لتكونَ فضاءً للحوار والنقاش الشامل والصريح في إطار الشراكة والاحترام المتبادل؛ وبذلك تكون قد أفرغتها من محتواها وأفقدتها مغزاهَا، وضربت عرضَ الحائطِ بمضامينِ وقراراتِ اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف، والجهود الدؤوبة التي قامت بها اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي، منذ إحداثها في أكتوبر 2010، والتي كرست، باللموس، البعدَ البرلماني للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ولعبت دورًا هامًا في تقوية ومأسسة العلاقات بين البرلمانين المغربي والأوروبي.

يدعو البرلمان المغربي القوى السياسية الأوروبية إلى التحلي بالحكمة والرزانة ورفض الخلط المتعمد بين حقوق الإنسان المُصانة في المغرب بالدستور والقوانين والمؤسسات من جهة، والادعاءات المُفتقدة للمصداقية التي تُروجُ لها بعضُ الجهات والمنظمات المعروفة بمواقفها العدائية ضد المغرب، من جهة أخرى.

وتأسيسًا على ما سبق، قرر البرلمان المغربي بمجلسه، ابتداءً من اليوم:

- إعادة النظر في علاقاته مع البرلمان الأوروبي وإخضاعها لتقييمٍ شاملٍ لاتخاذ القرارات المناسبة والحازمة؛

- تدبيلغ رئاسة البرلمان الأوروبي بمحضر هذه الجلسة متضمنًا للمواقف والمداخلات التي تقدم بها رؤساء وممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيون غير المنتسبين خلال هذه الجلسة؛

- تبليغ رئاسة البرلمان الأوروبي، أيضًا، بالقرارات التي ستتخذ لاحقًا.

الرباط، في 23 يناير 2023.

البرلمان الأوروبي

البريد الإلكتروني: info@alwatan.com
رقم الهاتف: 06.69.96.32.50

جريدة الوطن
الطريق: التحرير من المصاحف
الطريق: مؤسستين المغرب

حقيقة
نيوز



الأميرة للا مريم تترأس اجتماعي مجلسي إدارة المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية

عبدالحق خرباش 12.01.2023



كاتبة صحفية ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت
الأميرة للا مريم تترأس اجتماعي مجلسي إدارة المصالح الاجتماعية
للقوات المسلحة الملكية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية
تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس،
القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية،
ترأست صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، رئيسة المصالح
الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال
الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين، اليوم الخميس
بالرباط، بالقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، المجلسين
الإداريين للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، ومؤسسة الحسن

.الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين وأفاد بلاغ للقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية أنه لدى وصولها إلى مقر القيادة العامة، وجدت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، في استقبالها، الجنرال دوكور دارمي، بلخير الفاروق المفتش العام للقوات المسلحة الملكية وقائد المنطقة الجنوبية، قبل أن تستعرض سموها تشكيلة من فوج المقر العام للقوات المسلحة الملكية، التي أدت التحية.

إثر ذلك تقدم للسلام على سموها أعضاء المجلسين الإداريين للمصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية، ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين.

وشارك في هذين المجلسين الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والجنرال دوكور دارمي المفتش العام للقوات المسلحة الملكية قائد المنطقة الجنوبية، والجنرال دوكور دارمي قائد الدرك الملكي، والجنرالات دو ديفيزيون رئيس المكتب الثالث ورئيس المكتب الخامس لأركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، ومفتش القوات الجوية الملكية، والفيس أميرال مفتش البحرية الملكية، والجنرالات دو بريكاد مفتش مصلحة الصحة العسكرية، ومفتش الهندسة، والجنرال مدير التموين العسكري، والكولونيل ماجور، رئيس المديرية العامة للمصالح الاجتماعية، والكولونيل ماجور رئيس مديرية مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين، والكولونيل ماجور رئيس مديرية تعاضدية القوات المسلحة الملكية و الكولونيل ماجور المدير العام لوكالة المساكن والتجهيزات العسكرية.

وفي بداية هذا الاجتماع، ذكر الجنرال دوكور دارمي الرئيس المنتدب لمجلسي إدارة المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين، في كلمة افتتاحية بالجهود المبذولة، تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، من أجل تلبية احتياجات العسكريين وإرساء مناخ ملائم لتطور مشاعر التضامن بين أفراد الأسرة العسكرية.

إقرأ أيضاً مؤتمراً التجديد والتحديث العسكري 2022 : الجنرال دوكور دارمي يشارك في الدورة الأولى بتل أبيب

إثر ذلك، تدارس المجلسان التقريرين الأدبيين والماليين وكذا برامج توظيف الميزانية برسم سنتي 2023 و2025، قبل المصادقة على مخططات العمل الثلاثية، وكذا مشاريع الميزانية اللازمة لتنفيذها.

ويجسد استئناف أشغال مجلسي الإدارة في نفس الوقت، بصفة استثنائية، بعد توقف ناجم عن الوضعية الصحية بالمملكة، تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، العناية السامية التي يحيط بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أفراد القوات المسلحة الملكية وأفراد مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقداماء المحاربين.

وبحسب البلاغ فإن المديرية العامة للمصالح الاجتماعية ومديرية مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدامى المحاربين، تعدان بمثابة هيئتين أساسيتين في القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، تتوليان تدبير الخدمات الاجتماعية لعسكريي القوات المسلحة الملكية والموظفين التابعين لإدارة الدفاع الوطني، مشيراً إلى أن المديريتين تؤمنان اليوم، باقة من الخدمات الاجتماعية الملائمة لعدد إجمالي يقدر بمليون و500 ألف شخص وأبرز البلاغ أنه انسجاماً مع إرادة صاحب الجلالة، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، وتحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة للا مريم، تسهر المصالح الاجتماعية للقوات المسلحة الملكية ومؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدامى المحاربين، على تجسيد المشاريع الاجتماعية المبتكرة الكفيلة بتقديم الدعم المناسب لأفرادها من خلال عمل متعدد الأبعاد وخدمات ذات جودة



و م ع

شراكة مع الإتحاد العالمي للمحفيين والإعلاميين

عبدالحق خرباش 08.01.2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز، نت

حضي الجريدة حقيقة نيوز.نت من قبل الإتحاد العالمي للمنظمات غير الحكومية بموافقة رئيس مجلس الإدارة للمقاولة الإعلامية حقيقة نيوز للإعلام والصحافة بمنحها شهادة العضوية ضمن الإتحاد.، وحدد تاريخ العضوية من 09/01/2023 ويمتد لثلاثة سنوات رقم الشهادة /NG0142/ AFNG.، مجال الإهتمام القضايا الإجتماعية .

في السياق المتصل أيضا ، أبرمت شراكة مع الإتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين وسلمت للجريدة شهادة تاريخ الإصدار 10/01/2023 إلى متم 10.01.2025 .، موازاة مع الإنخراط الفعلي مع الإتحاد العالمي للصحفيين والإعلاميين سلمت أيضا للمقاولة الإعلامية شهادة العضوية . في ذات السياق ثم إرسال جميع الوثائق الثبوتية للجريدة للمعنيين بالأمر وأيضاً ملئ إستمارة خاصة .

مشروع تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية

عبدالحق خرباش 08.01.2023





كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت إطلاق مشروع تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية شاركت صباح هذا اليوم بمدينة الخميسات في مراسم إطلاق مشروع تعزيز استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية وذلك في إطار تجويد الخدمات المقدمة من طرف الإدارة، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله، والرامية لتقريب الإدارة المغربية من المواطنين والمواطنات وعموم مرتفقيها. وقد عرف اللقاء الذي حضره السيد رئيس الحكومة وعدد من أعضائها، توقيع اتفاقيات تنخرط بموجبها مختلف القطاعات الحكومية في مسار النهوض باستعمال اللغة الأمازيغية. وقد أكدت خلال كلمتي على أن اللغة الأمازيغية هي قضية الأجيال، السابقة واللاحقة، ولا يمكن أن تخضع لأي حسابات سياسية، لأنها قضية الجميع.



التصويت على مشروع القانون التنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة

عبدالحق خرباش .. 02/01/2023



كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة حقيقة نيوز. نت
صوت مجلس النواب يومه الاثنين 02 يناير 2023 على مشروع القانون
التنظيمي رقم 14.22 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم

106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة ، وذلك بعد أن وافقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع إدخال تعديل بسيط. وفي هذا السياق، أشار السيد الوزير بأنه في إطار تنزيل أحكام دستور 2011 الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، تم وضع هياكلها بمقتضى القانونين التنظيميين رقم 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي رقم 106.13 سالف الذكر الصادرين في 24 مارس 2016.

وبهذا، أضاف السيد الوزير، تم التأسيس الفعلي لصرح السلطة القضائية، والذي اكتمل لاحقاً بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيساً للنيابة العامة، بمقتضى القانون رقم 17.33 الصادر في 30 غشت 2017 وبتنظيم المفتشية العامة للشؤون القضائية بموجب القانون رقم 38.21 الصادر في 26 يوليو 2021.

وبالنظر لما تضمنه القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة من مقتضيات مهمة.. فقد عرفت فترة تطبيقه، التي تجاوزت ست (6) سنوات ، تفعيلاً متواصلاً لمقتضياته، مما سمح بتحقيق الكثير من المنجزات على صعيد تدبير القضائي، ولا سيما من حيث تدبير الوضعية المهنية للقضاة، غير أن واقع التطبيق العملي كشف عن قصور ناتج، إما عن فراغ تشريعي في تنظيم بعض المجالات، أو عن تعقيد المساطر في تدبير بعض

الوضعيات، أو تعثر في تتبع ومراقبة القضاة وتقييم أدائهم. ومن أجل تدارك هذه الاختلالات، أوضح السيد الوزير بأن وزارة العدل، وبتنسيق وثيق مع المجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، قد بادرت إلى مراجعة القانون التنظيمي رقم 106.13 المذكور، مضيفاً بأن مشروع هذا القانون التنظيمي صودق عليه من لدن المجلس الوزاري المنعقد تحت رئاسة جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 22 أكتوبر 2022 ، بعدما عرض على مجلس الحكومة بتاريخ 12 أكتوبر 2022.

وفيما يلي مجمل التعديلات (15)، التي توقف عندها السيد الوزير والتي تهدف إلى :

*مراجعة ترتيب القضاة في السلك القضائي بإضافة الدرجة الممتازة بعد الدرجة الاستثنائية لتحفيز القضاة (مع تحديد الأقدمية المطلوبة من أجل الترقى إلى الدرجة الجديدة في خمس (5) سنوات (المادتان 6 و 33)).

*تمكين الموظفين الذين يسري عليهم النظام الأساسي لموظفي المجلس الأعلى من ولوج السلك القضائي، إسوة بنظرائهم المنتمين لكتابة

الضبط وللإدارات العمومية، وفق نفس الشروط (المادة 10)
* تمكين المجلس من صلاحية تحديد أجال البت في مختلف أنواع القضايا، في حالة عدم تحديدها بمقتضى نص قانوني، واعتبارها مجرد أجال استرشادية دون أن يترتب عليها أي أثر على الدعوى (المادة 45).

*تمكين المجلس من صلاحية الإشراف على التكوين في مجال الإدارة القضائية الموجه للمسؤولين
القضائيين بتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعدل و رئاسة النيابة العامة (المادة 51)

* إدراج معيار جديد ضمن عناصر تقييم أداء القضاة وهو معيار الالتزام بالأخلاقيات المهنية واحترام تقاليد القضاء وأعرافه، مع تمكين القاضي من حق الاطلاع على تقرير التقييم المنجز من طرف المسؤول القضائي وإبداء ملاحظاته بشأنه (المادة 55)

*تمكين المجلس من الحصول على المعطيات المفصلة المضمنة في ملف تقييم الأداء الخاص بالقاضي، وكذلك على ملاحظات المسؤول القضائي مع تدقيق أجل البت في التظلمات المرفوعة إلى المجلس من قبل القضاة بشأن تقارير تقييم الأداء ، وربط حق القاضي في الاطلاع على آخر تقرير تقييم الأداء الخاص به طبقا لمسطرة يحددها النظام الداخلي للمجلس بالحالة التي يتعذر عليه الاطلاع على التقرير في الإبان وفق الفقرة الثالثة من المادة 55 من هذا القانون التنظيمي (المادة 56).

*تمكين الرئيس الأول لمحكمة النقض والوكيل العام للملك لديها، كل فيما يخصه، من انتداب قاض من محكمة النقض لسد خصاص طارئ بإحدى المحاكم، وكذا تمكين الرئيس المنتدب، لأجل سد خصاص طارئ بإحدى المحاكم، وبعد استشارة رئيس النيابة العامة انتداب أحد قضاة النيابة العامة للقيام بمهام قضاء الحكم، أو أحد قضاة الحكم للقيام بمهام النيابة العامة بمحكمة النقض أو بإحدى المحاكم الأخرى (المادة 73).

*توسيع دائرة الأفعال والتصرفات التي تعتبر خطأ جسيما مرتكبا من قبل القاضي بإدراج فعل تسريب الأحكام قبل النطق بها ، وكذا إتيان أفعال تخل بواجب الاستقلال والتجرد والنزاهة والاستقامة ولواجبات القاضي المهنية والإخلال بالأخلاقيات القضائية وصفات الشرف والوقار، والإساءة لحرمة القضاء أو الإضرار بصورته (المادة 97).

*التنصيص على إمكانية توجيه المجلس أو الرئيس المنتدب ملاحظات للقاضي وإثارة انتباهه إلى

الخطأ المهني في حالة عدم المؤاخذة أو حفظ القضية، وكذا إمكانية إخضاعه لتكوين في موضوع يتعلق بالمادة موضوع المخالفة، أو تكوين

حول أخلاقيات المهنة تحدد مضامينه ومدته بمقرر للرئيس المنتدب للمجلس (المادة 99)
ربط رد الاعتبار للقاضي، علاوة على انصرام المدة المطلوبة من تاريخ تنفيذ العقوبة، بعدم ارتكاب
إخلال جديد وبالسلوك والأداء المهني الجيد (المادة 101).
*تعديل آمام تمديد سن التقاعد من سنة إلى سنتين بعد موافقة القاضي ابتداء من سن 65 سنة، وجعل الحد الأقصى لتمديد سن إحالة القضاة على التقاعد هو 75 بدل 70 سنة، وذلك لمواجهة الخصائص فيما يتعلق بالخبرات القضائية من جهة، والنقص المعين في عدد القضاة من جهة أخرى (المادتان 104 و 116).



تازة .. ودادية الإدريسية ترفع الطعن بإلغاء قرار إداري

عبدالحق خرباش.. 28/12/2022







كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية حقيقة نيوز. نت
تازة . . ودادية الإدريسية ترفع الطعن بإلغاء قرار إداري
إعتبر ملاك الفيلات المتصلة VILLA EN BANDE الكائنة بحي البهرة
وبحي السلام الذي فاق عدد 29 مالك .
في السياق المتصل ، في العمارات المتصلة وليس المتفرقة التي يرمز
لها بحرف B في حدود الجزء الخارجي للخط المستطيل الظاهر بالخريطة
اليوميترية المطل على الواجهة الرئيسية لشارع بئر أنزران الذي
هو المدخل الرئيسي للمدينة عبر الطريق الوطنية رقم 6 وجدة . فاس

عبر تازة .

في ذات السياق ، في الفيلات المتصلة بدل من المتفرقة التي يرمز لها بحرف H في حدود الجزء الداخلي خلف منطقة العمارات المتصلة من ذات الخط المستطيل الظاهر بالخريطة البيوميتريّة المطل وهو محدود العمران على واجهة السكة الحديدية .

الثابت في الفصل 4 من كناش التحمل الخاص بالتجزئة بتاريخ 18.12.1990 ، والفصل الأول من ضابط البناء المصاحب لأول مشروع لوثيقة تصميم لمدينة تازة رقم 2/103 لسنة 1995 الذي لم يتم إصدار نص قانوني للمصادقة عليه . ؛ وأيضاً هناك ف 46.55.69 من ضابط البناء المصاحب لثاني مشروع لوثيقة تصميم التهيئة لمدينة تازة رقم AUT/16/101 المصادقة عليه بموجب المرسوم رقم 2.16.707 الصادر 06 أكتوبر 2016 منشور بالجريدة الرسمية عدد 6515 بتاريخ 07/2016 .

بحيث كل الوقائع القانونية المعمول بها في المجال ، إمتعظوا ملاك الفيلات المتصلة بقرار جماعة تازة وإصدار رخصة البناء عدد 0235 المحررة باللسان الفرنسي بتاريخ 18/05/2022 والمؤشر عليها ب 23.05.2022 لفائدة ع ن فوق الملك المسمى حنان ..

الرخصة سلمت ضداً على وثائق كناش التحملات الخاص بالتجزئة الأم وكذلك على وثائق التعمير وأيضاً ضد بنود الرخصة ذاتها التي تلزمه بشروط منها فتح الورش وأشغال البناء في غياب أي مراقبة حسب الطعن المقدم من طرف ودادية الإدريسية .

يشارللترخيص المطعون فيه ، أنه يسمح للمعني بالأمر ببناء عمارة مكونة من قبو وسفلي وست طوابق إلا أنه تحول الأمر تحول وبشكل سريع إلى بناء مجمع للسكن الإقتصادي يظم عمارتين دون قبو من فئة B6 وست طوابق .

يضيف المقال ، أن العمارة الأولى شيدها في المنطقة المحدد تخصيصاً التعميري في العمارات المتصلة ويرمز إليها بحرف B . الثانية والملاصقة للأولى شيدت في المنطقة المحدد تخصيصاً التعميري في الفيلات المتصلة ويرمز إليها بحرف H ، هنا ثم الإجهاز على حقوق المتضررين والتداول على تجزئتهم التي تم تحديدها في منطقة الفيلات المتصلة كونها تقع على تربة هشة لا تتسع لبناء عمارات من ست طوابق الذي يرمز لها B6.

كل هذا أثر على بشكل خطير على حقوق الغير وسبب في علو مستوى طوابق المجمع السكني ، وسبق لودادية الإدريسية أن راسلت جماعة تازة والوكالة الحضرية .

في كل ما ذكر يتطلب أمر من الجهات المختصة بإيقاف كل أشغال البناء حماية لحقوق الغير وجمالية التجزئة وحفاظاً على سمعة قانون

التعمير خصوصا أن المنطقة رئيسية وجاءت بالطريقة الوطنية والعلو
بائن لكل ماذا أنتم فاعلون وهناك قرارات صارمة وثم عزل البعض
للتغاضي عن هكذا سلوك
تتوفر الجريدة على نسخ من المقال وتقرير وصورة من قرار الرخصة .

